

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني

لسنة

2006



تحرير

د. محسن محمد صالح



الفصل السادس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة
تشكل السلوك الدولي في معظمه تجاه القضية الفلسطينية خلال سنة 2006 كرد فعل على وقائع ثلاث في هذا العام، أولها فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، وثانيها انعكاسات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على القضية الفلسطينية، لا سيما قدرة المقاومة اللبنانية على إجهاد الهجوم الإسرائيلي، وعرقلة المخطط الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي الذي ارتكز إليه، وثالثها التحولات البنيوية في السلطة الأمريكية والمتمثلة في الفوز الذي حققه الديموقراطيون في انتخابات الكونجرس الأمريكي، خصوصاً بسبب التعثر الأمريكي في العراق.

وقد تمحور الاتجاه الرئيسي للتفاعلات الدولية حول الموضوع الفلسطيني مع هذه القضايا الثلاث، سواءً كان على مستوى السلوك الفردي للقوى الدولية أم على مستوى السلوك الجماعي في المؤتمرات الدولية أو غيرها، أو على مستوى السلوك في المنظمات الدولية باختلاف أنماطها.

ومن الطبيعي أن تكون هذه التفاعلات مع الوقائع الثلاث غير منفصلة عن الاتجاه التاريخي للسلوك السياسي للقوى الدولية، إذ عملت هذه القوى على تكييف هذه الوقائع الثلاث باتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مما يعني عدم الفصل بين هذه القضايا والسياق التاريخي للسلوك السياسي لكل دولة من الدول موضوع الدراسة.

ولا شك في أن الدور الأمريكي في التفاعلات الدولية يشكل أهم الأدوار، مما يستدعي رصد هذا الموقف بشكل تفصيلي، ثم تناول سلوك الدول الأخرى والمنظمات الدولية مع الجوانب المركزية التي تعنى بها كل دولة.

وعليه، سنعمل على رصد السلوك الدولي لنحدد في خاتمة المطاف نقاط الترابط بين التفاعلات جميعاً، مع ضرورة الملاحظة أن الفاصل الزمني بين هذه الوقائع المركزية يكاد أن يكون متساوياً، حيث كان فوز حركة حماس في بداية العام بينما وقع الهجوم الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو، وفاز الديموقراطيون في نهاية العام تقريباً.

أولاً: الولايات المتحدة:

1. فوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية:

بالرغم من أن السياسة الأمريكية المعلنة تجاه النظم السياسية في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص تدعي بأنها تقوم على احترام إرادة الشعوب في اختيار حكوماتها، وعلى الرغم من تكرار البيانات الأمريكية التي تحث الفلسطينيين على الانتخابات في سنوات سابقة، فإن الموقف الأمريكي أخذ منحىً مختلفاً في تعامله مع نتائج الانتخابات الفلسطينية، التي أجمع المراقبون بمن فيهم الأمريكيون وبرئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter على النزاهة التامة لتلك الانتخابات التي جرت في 25/1/2006 وفازت فيها حركة حماس¹، ومع أن الولايات المتحدة أبدت تأييدها لمشاركة حركة حماس في الانتخابات، فقد أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قبل الانتخابات بأن من الواجب "أن يكون الجميع قادرين على المشاركة"²، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل التعامل مع القوى التي اختارها الفلسطينيون لتشكيل حكومتهم المنتخبة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تشجعت لدخول حماس في الانتخابات اعتقاداً منها بأن وجود حماس في كرسي السلطة سيغير من سياستها التي تنتهجها وهي في كرسي المعارضة، وهذا ما أشار له جيمي كارتر في محاضرة له في هرتسليا عندما قال: "أمل أن تتحول حركة حماس بعد الانتخابات إلى حركة غير عنيفة، وتغير من توجهاتها نحو إسرائيل كما حدث مع منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو، وكما حدث مع مصر إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد"³.

ويبدو أن هذا التصور يشكل امتداداً لقناعات عينة من كبار المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، فقد رأى 69% من هؤلاء أن بقاء حماس في السلطة سيجعلها "أقل ميلاً للنزعة العسكرية وأكثر ميلاً ونزوعاً للسلام"⁴.

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات وفوز حركة حماس، وضعت الولايات المتحدة هدفاً استراتيجياً لها يتمثل في تنفيذ شروط الرباعية وفي دعوة حركة حماس "للتخلي عن برنامجها السياسي".

وقد عبّر عن هذا الموقف بشكل واضح الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة "لن تتعامل مع حركة حماس ما لم تتخل عن برنامجها السياسي"؛ وقال في خطاب له في 4/5/2006 أمام اللجنة الأمريكية اليهودية "لن ندعم مسؤولين منتخبين ليسوا ملتزمين بالسلام، ولن نقبل التعامل مع حماس لكونها في معسكر الإرهاب، ولن نعمل معها إلا إذا اعترفت بإسرائيل"⁵، وهو الموقف الذي كرسته اللجنة الرباعية في أول تعليق لها على نتائج الانتخابات، بالتأكيد على ضرورة التزام حماس بكل الاتفاقات الدولية التي عقدتها السلطة الفلسطينية، كشرط لاستمرار المساعدات⁶.

ذلك يعني أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية في تعاملها السياسي مع النظم السياسية لا على أساس ديموقراطية وصول النظام إلى السلطة، بل على أساس مدى اتساق سياسة النظام مع السياسة الأمريكية، وهو أمر متسق مع السلوك السياسي الأمريكي على المستوى العالمي.

أما مضمون الدعوة الأمريكية لتغيير برنامج حماس فيتم التعبير عنه من قبل الإدارة الأمريكية بعبارة "إعلان حماس موافقتها على كل الاتفاقات التي عقدتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما فيها خريطة الطريق والاعتراف بإسرائيل وإنهاء العنف". وهي الشروط التي تتكرر باستمرار في تصريحات المسؤولين الأمريكيين بشكل خاص وبيانات اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة) منذ كانون الثاني / يناير 2006 أو مجموعة الثمانية G8 (الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) بشكل عام.⁷

ولدفع حماس نحو تغيير برنامجها باتجاه المطالب الأمريكية التي يقع الاعتراف بـ "إسرائيل" في صلبها، شرعت الولايات المتحدة في سلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية المباشرة، والضغوط العسكرية غير المباشرة من خلال "إسرائيل"، على النحو التالي:

أ. الضغوط السياسية: وقد أخذت هذه الضغوط أشكالاً مختلفة منها:

1. التعبير المستمر عن تأييد سياسات الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القضايا التي يختلف فيها مع حماس، وقد أشارت نيويورك تايمز إلى أن "الإدارة الأمريكية تعهدت بدعم حزب الرئيس عباس من خلال رفده بكل ما تستطيع من موارد ودبلوماسية"⁸. وفي المقابل فإن بعض التصورات الأمريكية (غير المعتمدة رسمياً) ترى ضرورة تشجيع ما تعتبره "تياراً معتدلاً على حساب التيار الأكثر تطرفاً داخل حركة حماس، على اعتبار أن هذا التيار المعتدل سيعترف بإسرائيل في نهاية المطاف"⁹.

2. ممارسة الضغوط على الدول العربية والإسلامية لتقليص اتصالاتها السياسية مع الحكومة الفلسطينية أو ممارسة التضييق على تنقلات مسؤولي هذه الحكومة باتجاه الخارج، والدعوة المستمرة لبعض الدول مثل سورية لغلق مكاتب التنظيمات الفلسطينية لديها¹⁰.

3. ممارسة الضغوط على المجتمع الدولي لمنع استقبال ممثلي الحكومة الفلسطينية لدى الهيئات الرسمية أو لدى مؤسسات المجتمع المدني.

4. استمرار التأكيد على أن حركة حماس حركة "إرهابية"، والتأكيد المستمر على تراجع التأييد لحركة حماس بفعل سياستها¹¹. وقد تبنت وسائل الإعلام الأمريكية، وثيقة الصلة بالمحافظين الجدد، هذا التوجه من خلال الربط المستمر بين حماس وقوى التطرف والعنف في المنطقة¹².

5. تأييد دعوة عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية مبكرة، على أمل أن الظروف الفلسطينية العامة قد تتيح المجال لعودة حركة فتح للسلطة، وإسقاط حكومة حماس بطريقة ديموقراطية، وقد خصصت الحكومة الأمريكية مبلغ 42 مليون دولار لمساعدة الرئيس عباس في حالة عقد انتخابات مبكرة (وهو ما أعلنه عباس في كانون الأول / ديسمبر 2006) بهدف "دعم إنشاء بدائل ديموقراطية للخيارات الراديكالية أو الإسلامية"¹³. علماً أنه من المستبعد أن تتسم أية انتخابات قادمة بالشفافية أو عدم التزوير والتلاعب إذا ما كان الهدف المسبق المعلن هو عودة فتح للسلطة. واتساقاً مع هذا الموقف، عملت الحكومة الأمريكية على عرقلة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، مع تشجيع تشكيل حكومة تكنوقراطية، وهو الموقف الذي برز في جهود وزيرة الخارجية رايس على أمل استبعاد هادئ لأي دور لحماس في القرار الاستراتيجي الفلسطيني¹⁴.

6. تكثيف التنسيق والتشاور الأمريكي والإسرائيلي، وقد ذكر سيلفان شالوم أن 103 أعضاء من الكونجرس الأمريكي زاروا "إسرائيل" خلال عام 2005 وأن الكونجرس اتخذ 15 قراراً إيجابياً لصالح "إسرائيل" خلال العام نفسه.

7. استمرار الضغط الدبلوماسي في كافة المحافل الدولية على الحكومة الفلسطينية، وهو ما تمثل في:

أ. التلميح الأمريكي إلى أن واشنطن يمكن أن تقبل بترسيم الحدود النهائية للضفة الغربية من طرف واحد بحلول عام 2010، وهو الموقف الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية، وقد ألححت وزيرة الخارجية رايس إلى ذلك¹⁵، وتؤكد هذا الموقف الأمريكي في أعقاب الاجتماع الذي عقده إيهود أولمرت مع الرئيس بوش في واشنطن، وأكدته أولمرت ثانية بعد حصوله على ثقة الكنيست في الرابع من أيار / مايو 2006¹⁶.

ب. دور الولايات المتحدة في تعطيل الدعوة اليمينية لعقد مؤتمر قمة عربية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان¹⁷.

ج. عرقلة الجهود الدولية في مجلس الأمن الدولي، وكان ذلك واضحاً في معارضة أمريكا لمشروع قرار عربي تقدمت به قطر للمجلس لوقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة¹⁸.

د. استخدام حق النقض في مجلس الأمن مرتين ضد مشاريع قرار تدين الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في تموز / يوليو، وتشرين الثاني / نوفمبر 2006¹⁹.

ب. الضغوط الاقتصادية: واتخذت هذه الأداة الأشكال التالية:

1. وقف المساعدات الأمريكية للحكومة الفلسطينية، بل واستعادة بعض الأموال التي كان قد تقرر تقديمها قبل ظهور نتائج الانتخابات. وقد بدأت حملة التهديد باتباع هذه السياسة قبل إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما كان واضحاً من توقيع 73 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ

الأمريكي على رسالة تطالب الرئيس بوش "بقطع المساعدات في حال فوز حركة حماس"²⁰، وأعقب ذلك في أيار/ مايو تصويت النواب الأمريكيين بأغلبية 361 صوتاً لصالح قطع "كل المساعدات عن حكومة حماس"²¹، والذي تجسد في قانون "مناهضة الإرهاب الفلسطيني لعام 2006"، ومنع الدبلوماسيين الفلسطينيين من الدخول إلى الولايات المتحدة.

2. الضغط على الدول الأخرى العربية والأجنبية لمنعها من تقديم المساعدات للحكومة الفلسطينية، وقد تمت الإشارة إلى هذا الموضوع خلال الجولة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في الشرق الأوسط في شهر شباط / فبراير، وزارت خلالها كلاً من مصر والسعودية ولبنان والإمارات العربية المتحدة، حيث تناولت المحادثات إلى جانب قضايا أخرى "ضمان عدم وصول المساعدات إلى حكومة حماس"²²، وكانت رايس قد عبرت عن ذلك بطريقة ضمنية عندما قالت رداً على سؤال حول المساعدات العربية لحماس "إن أي شخص يكرس نفسه لإحلال السلام في الشرق الأوسط عليه الآن أن يضمن أن أي شخص سيحصل على دعم يجب أن يكون لديه الهدف نفسه"²³. وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى "عدم قدرة الجامعة العربية على تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، بسبب عدم قدرة البنوك على التحويل، بفعل الضغط الأمريكي والدولي"²⁴.

3. الضغط على المؤسسات المصرفية العربية وغير العربية لمنع تحويل الأموال التي يتم جمعها أو التبرع بها لصالح الحكومة الفلسطينية أو لحركة حماس، وقد بدأت عملية الضغط حتى قبل الانتخابات كما حدث مع المصرف البريطاني "ناشيونال ويستمنستر بنك" National Westminster Bank أو "ناتوست" NatWest والمصرف الفرنسي "كريدية ليونيه بنك" Credit Lyonnais Bank²⁵، وقال الناطق باسم وزارة الخزانة الأمريكية مولي ميلروايز Molly Millerwise "إن أي فرد أو منظمة تسهل تقديم الأموال لحماس تُعرض نفسها لرد الفعل الأمريكي"²⁶.

وتعرض عدد من البنوك العربية ومن أبرزها البنك العربي إلى المستوى نفسه من الضغوط، حيث طلب منها ضرورة الالتزام بالحصار المالي للحكومة الفلسطينية، وهو ما التزمت به هذه البنوك لا سيما وأن عدداً منها تعرض لدفع غرامات مالية في الولايات المتحدة بسبب مواقف ذات صلة بقضايا "الإرهاب" أو ما شابها²⁷، وقد أكدت تقارير الصحف الأمريكية هذه الوقائع بشكل تفصيلي²⁸. وامتد الضغط الأمريكي إلى المؤسسات الخيرية الأمريكية التي كانت تقدم مساعدات خيرية للفلسطينيين مثل الجمعية الأمريكية للاجئين الشرق الأدنى أو منظمة القلوب الطيبة Kind Hearts لمنعها من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني²⁹.

4. السماح بتحويل بعض المبالغ للرئاسة الفلسطينية وليس للحكومة الفلسطينية بهدف توسيع دائرة نفوذ الرئيس على حساب الحكومة من أجل التأثير التدريجي على شعبيتها.

5. تشجيع التغطية الإعلامية للمظاهرات والإضرابات التي كانت تقوم بها القطاعات المختلفة من المؤسسات الحكومية الفلسطينية، لإيجاد صورة سلبية عن الحال الذي آلت إليه الأمور في المجتمع الفلسطيني.

ج. الضغوط العسكرية: ويتم ذلك من خلال:

1. غض الطرف عن الهجمات الإسرائيلية على الأهداف الفلسطينية سواء منها الهجمات الواسعة كما هو الحال في حملة أطار الصيف على قطاع غزة التي بدأت في أواخر حزيران/ يونيو، أو الهجوم على بيت حانون في تشرين الثاني/ نوفمبر أو الهجمات المتفرقة الأخرى، أو تأييد الهجوم الإسرائيلي على سجن أريحا في 14 آذار/ مارس واعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدي، وهو الهجوم الذي قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت إنه "حظي بدعم تام من واشنطن ولندن"³⁰، وتبرير هذه الحملات الإسرائيلية بأنها دفاع عن النفس ضد العمليات "الإرهابية".

2. غير أن ثمة وجهاً آخر للضغط العسكري، تمثل في تبني الولايات المتحدة فكرة تعزيز قوات الأمن التابعة للرئيس عباس، وزيادة عدد أفرادها من 3,500-6,000³¹، ويستشف من التقرير الذي قدمه المنسق الأمني الأمريكي في الأراضي الفلسطينية الجنرال كيث دايتون Keith Dayton إلى اللجنة الرباعية، والذي دعا فيه إلى التخلي عن فكرة حكومة الوحدة الوطنية، أن الهدف من ذلك هو "المواجهة المحتملة مع قوات حماس في قطاع غزة"³². وتعزز هذا التوجه بتصريح وزيرة الخارجية راييس في 17 كانون الأول/ ديسمبر بأنها "ستطلب من الكونجرس تخصيص عشرات الملايين من الدولارات لتدعيم قوات الأمن التابعة للرئيس عباس"³³.

إن من يراجع مجموعة المواقف الأمريكية وامتداداتها الأوروبية في موضوع الحصار المالي يتأكد من ازدواجية المعايير التي طبقت من زاوية عدم احترامها لنتائج صناديق الاقتراع على الساحة الفلسطينية، الأمر الذي أنهى من الناحية السياسية والنظرية أية صدقية في ادعائها الحرص على نشر الديمقراطية أو الإصلاح.

في المقابل هناك قوى أمريكية وشخصيات سياسية أخذت موقفاً مغايراً للموقف الرسمي الأمريكي، إذ أجرت هذه القوى اتصالات مع حركة حماس وتبنت دعوة لاحترام خيار الشعب الفلسطيني. فقد التقى زعيم حقوق الإنسان الأمريكي القس جيسي جاكسون Jesse Jackson في دمشق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 28/8/2006³⁴.

أما الكنيسة الكاثوليكية والتي تازمت علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ الغزو الأمريكي للعراق بسبب إدانتها للغزو، فقد دانت خطف الجنود الإسرائيليين من قبل حماس وحزب الله لكنها لم تؤيد الحصار على الشعب الفلسطيني³⁵.

2. الحرب اللبنانية الإسرائيلية في تموز / يوليو 2006:

دون الدخول في الأبعاد المختلفة لهذه الحرب على المستوى المحلي اللبناني والإقليمي والدولي، سنركز التناول على الموقف الأمريكي من زاوية علاقة ذلك بالبعد الفلسطيني، حيث ترى الولايات المتحدة أن المقاومة الإسلامية في لبنان تشكل سندا للمقاومة الفلسطينية وتدعمها بأشكال مختلفة، مما يعني ضرورة إضعاف (في الحد الأدنى)، أو استئصال (في الحد الأعلى)، المقاومة اللبنانية التي شكلت نموذجا أثر في المقاومة الفلسطينية، لا سيما بعد نجاحها في تحرير الجزء الأكبر من الجنوب اللبناني بالقوة العسكرية في سنة 2000 حيث دُحر الاحتلال بلا قيد أو شرط.

وقد دلّ عدد من التقارير الأمريكية على أن الولايات المتحدة كانت تتعاون مع "إسرائيل" إلى حد المشاركة في وضع خطة للهجوم، ودعمها ضدّ المقاومة الإسلامية في لبنان بهدف تدميرها منذ فترة³⁶، الأمر الذي يؤمل أن يحقق سلسلة من النتائج الاستراتيجية لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة (وسنقتصر في هذا التحليل على البعد الفلسطيني). فقرار الحرب العدوانية على لبنان اتخذ قبل أشهر من أسر الجنديين وكان ينتظر التوقيت فقط.

غير أن النتائج التي ترتبت على هذه الحرب التي استمرت 33 يوماً، كان لها مردود عكسي من منظور التحليل الاستراتيجي الأمريكي للوضع الفلسطيني، ويتمثل ذلك في الآتي:

أ. تعزيز فكرة المقاومة الشعبية وحروب العصابات، مما يوسّع هذا الاتجاه ليشمل قطاعات أكبر من الشعب الفلسطيني (إلى جانب المقاومة العراقية واللبنانية، بل ودفع بعض الدول العربية مثل سورية للاستفادة من هذه التجربة بعد النجاح الذي حققته)، وهو ما ترى فيه الولايات المتحدة أمراً سلبياً، لأنه يعزز القناعة باستراتيجية حماس، والتي تطالبها الولايات المتحدة بالتخلي عنها.

ب. إن عدم القدرة على نزع سلاح المقاومة اللبنانية طبقاً للقرار الدولي 1559، يعني عرقلة القدرة على سحب السلاح الفلسطيني من القوى الفلسطينية في لبنان، والذي تريد "إسرائيل" والولايات المتحدة سحبه، وتجدد هذا الموقف على لسان الوزيرة رايس عندما قالت "لا مكان في العملية السياسية للجماعات أو الأفراد الذين يرفضون نبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ويجب نزع سلاحهم"³⁷.

ج. إن الفشل الإسرائيلي أدى إلى عرقلة خطوات تحقيق "الشرق الأوسط الجديد"، الذي بشرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن حرب لبنان ستكون مخاض ولادة له. ولهذا فمن الضروري التنبيه هنا إلى أن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد أو الكبير يقوم على فكرة مركزية عبّر عنها بوضوح الممثل الدائم للولايات المتحدة في مجلس حلف الناتو نيكولاس بيرنز في براغ في تشرين الأول / أكتوبر 2003، حيث جاء في خطابه

في مؤتمر براغ "إن على الناتو أن يتجه جنوباً وشرقاً ليغطي نشاطه الشرق الأوسط الكبير"³⁸. وقد عقد مسؤولو الحلف في نيسان/ أبريل من عام 2006 اجتماعاً في الرباط بحضور "إسرائيل" ومصر وموريتانيا والأردن وتونس والجزائر والمغرب، بهدف "مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة"³⁹. ومن المؤكد أن نجاح حركة حماس من ناحية، وصمود المقاومة اللبنانية من ناحية ثانية، وتنامي زخم المقاومة العراقية من ناحية ثالثة يندرج في المنظور الأمريكي تحت تعبير التحديات المشتركة للمجتمعين، وعاد الحلف لتأكيد هذه الدعوة للتعاون مع الدول العربية في بيان قمته في لا تيفيا في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006⁴⁰.

د. إن الفشل الإسرائيلي في الحرب العدوانية على لبنان من وجهة النظر الأمريكية سيعزز ما تعتبره الولايات المتحدة "تحالفاً بين إيران وسورية وحزب الله والمنظمات الفلسطينية"، والذي يتمثل في دعم سورية وإيران للمنظمات الفلسطينية "الإرهابية" طبقاً للتقرير السنوي الأمريكي الخاص بـ "الإرهاب".

هـ. الربط بين موضوع الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس في قطاع غزة، وموضوع الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله، ويتسق مع هذا التوجه موقف مجموعة الثمانية G8 في تموز/ يوليو 2006، والذي دان خطف الجنود من قبل حزب الله وحركة حماس، وأيدهم في ذلك بابا الفاتيكان بينديكت السادس عشر Benedict XVI⁴¹.

و. خشيت أمريكا، بسبب مآزقها في العراق، وبعد فشل "إسرائيل" في حربها ضد لبنان، من خلخلة ميزان القوى، ولذلك لجأت إلى سياسة تكتيل عدد من الدول العربية تحت عنوان "الدول المعتدلة في مواجهة التطرف". وقد دعا الدبلوماسي الأمريكي دينيس روس Dennis Ross إلى "تشكيل مظلة عربية لدعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة"⁴².

وقد عملت الولايات المتحدة على منع أي قرار دولي لوقف إطلاق النار بين لبنان و"إسرائيل" اعتقاداً منها بأن القوات الإسرائيلية ستحقق نتائج استراتيجية ضد المقاومة اللبنانية، وكان ذلك واضحاً في رفض الرئيس بوش دعوة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بوقف إطلاق النار، وأكدت الموقف الوزيرة رايس، ثم تدعّم هذا الموقف الأمريكي في مؤتمر روما في 26 تموز/ يوليو والذي عقد لبحث الحرب في لبنان، بل أفشلت الولايات المتحدة محاولات إصدار بيان من مجلس الأمن يُدين الهجوم الإسرائيلي على المدنيين في بلدة قانا اللبنانية، ومع الأيام الأخيرة للحرب اللبنانية الإسرائيلية أعلن بوش أن بلاده "لا تزال في حرب مع الفاشيين الإسلاميين"⁴³، وهو موقف لا يُميّز فيه بين حماس وحزب الله.

3. فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس الأمريكي:

يقر أغلب الدارسين لنتائج الانتخابات الجزئية في الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني / نوفمبر على أن فوز الديمقراطيين في هذه الانتخابات يعود بشكل أساسي إلى فشل السياسة الأمريكية في العراق، حيث لم تتمكن من إيجاد مستوى كافٍ من الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية أو الديمقراطية، بل إن وتيرة العنف تتزايد بشكل مضطرد.

وتزامن ذلك مع صدور تقرير لجنة بيكر - هاملتون والذي يدعو إلى الحوار مع كل من إيران وسورية، من أجل المساعدة في معالجة الشأن العراقي أساساً. وبالطبع سيكون لهذا التعاون إن تحقق انعكاساته على لبنان وعلى القضية الفلسطينية، وبالتحديد على كل من حزب الله وحركة حماس؛ فعلى سبيل المثال يعتقد أعضاء تقرير لجنة بيكر - هاملتون أن هذه الحوارات والعلاقات بين الولايات المتحدة وهاتين الدولتين تستهدف "التضييق على حركة حماس"⁴⁴، وهو ما سيكون في محصلته على حساب الموضوع الفلسطيني بشكل عام⁴⁵.

ويرى هذا الاتجاه من المحللين الأمريكيين أن مشكلة الولايات المتحدة تكمن في قطيعتها الدبلوماسية مع الدول والأطراف الشرق أوسطية، التي تعتقد الإدارة الأمريكية أنها سبب التوتر في المنطقة مثل حماس وإيران وسورية وحزب الله⁴⁶.

وتشير الدراسات الخاصة بتوجهات الجمهوريين والديموقراطيين إلى أن الخلافات بينهم تتمحور حول الموضوع العراقي، فيما هم أكثر اتفاقاً في الموضوع الفلسطيني، فقد أشارت استطلاعات الرأي العام الخاصة بمواقف المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين إلى أن التأييد لـ "إسرائيل" بين الديمقراطيين هو 58% وبين الجمهوريين 78%⁴⁷.

إن الغزو الأمريكي للعراق انعكس على الموضوع الفلسطيني من جوانب عديدة، لكن عام 2006 سجل ضمن هذه الانعكاسات ثلاث ظواهر تسير في اتجاه واحد إلى حد ما، ولكنها تستحق التأمل، لما يمكن أن تنطوي عليه من مؤشرات:

أ. تقرير لجنة بيكر - هاملتون: تشكلت هذه اللجنة من عشرة من كبار السياسيين الأمريكيين للنظر في السياسة الأمريكية في العراق وتحديد الخيارات المستقبلية لهذه السياسة.

وقد ربطت اللجنة في تقريرها بين الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، وجاء في التقرير "لن يكون بمقدور الولايات المتحدة تحقيق أهدافها ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي الإسرائيلي، لذا يجب أن يكون هناك التزام متجدد ودؤوب لتحقيق سلام عربي إسرائيلي شامل على كل الجبهات، في لبنان وسورية، والالتزام الرئيس بوش عام 2002 بحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين"⁴⁸. ويشير التقرير إلى ضرورة التفاوض الأمريكي مع "الفلسطينيين الذين يقرون بحق إسرائيل في الوجود"، وهو إشارة إلى الموافقة الضمنية على القطيعة مع حماس.

ويصف التقرير الوضع القائم في الصراع العربي الإسرائيلي ويشير إلى "أن لا حل عسكرياً للصراع، وأن أغلب الجسم السياسي الإسرائيلي تعب من كونهم أمة في حالة حرب مستمرة"، ويحدد التقرير الحل بأن الركن الأساسي هو "قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام" مع التأكيد على أن الإدارة الأمريكية "ديموقراطية أو جمهورية لن تتخلى عن إسرائيل".

وفي موضوع التعامل مع حماس، يشير التقرير إلى أن هذا التصور الذي تضمنه التقرير سيؤدي "إلى دعم القوى المعتدلة في المنطقة ومن بينها السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس"، كما يطالب التقرير "سورية بالضغط على حماس للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير... ووقف نقل الأسلحة لحماس والجماعات الفلسطينية الراديكالية الأخرى"؛ كما يطالب التقرير بضرورة الطلب من سورية أن "تحصل على التزام من حماس بحق إسرائيل في الوجود".

ومع أن الرئيس الأمريكي أبدى اهتمامه بالتقرير، غير أن المؤشرات تشير إلى أنه يعطي الأولوية للأزمة العراقية وللملف النووي الإيراني، حيث تعامل بشكل انتقائي مع التقرير، إلى جانب أن المؤشرات العامة توحى بأن الأخذ بهذا التقرير وتوصياته غير مؤكدة.

ب. دراسة جون ميرزهايمر John Mearsheimer وستيفن والت Stephen Walt⁴⁹: تتمثل القيمة الأساسية لهذه الدراسة في كونها تتعرض بالنقد للوبي الإسرائيلي، إلى جانب أهمية الكاتبين اللذين يُعدّان من أبرز الأكاديميين الأمريكيين. ونظراً لأنها تقوم على فكرة نقد اللوبي اليهودي، وعلى أن "إسرائيل" تتحول تدريجياً إلى عبء استراتيجي على الولايات المتحدة، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة مراجعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وضرورة التعامل مع الموضوع الفلسطيني بقدر أكبر من التوازن. فقد ورد في الدراسة التي أثارَت ضجة كبيرة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية:

لم تكن مساندة إسرائيل شأنًا رخيصاً، كما أنها عكّدت علاقات أمريكا مع العالم العربي... ولم تكن إسرائيل في وضع يمكنها من حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، على سبيل المثال... الثورة الإيرانية عام 1979،... وكشفت حرب الخليج الأولى المدى الذي تحولت فيه إسرائيل إلى عبء استراتيجي... ومن المؤكد أن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة... قد مكن جماعات متطرفة مثل حماس، وخفّض عدد القادة الفلسطينيين ممن لديهم استعداد لقبول تسوية عادلة⁵⁰.

ج. كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر⁵¹: فقد وجه الرئيس الأمريكي في كتاب جديد له تحت عنوان "فلسطين: السلام لا الفصل العنصري" Palestine: Peace Not Apartheid انتقاداً حاداً للجدار الذي بنته "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ويُقدّم الكتاب وصفاً للأوضاع العسيرة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، كما

ينفي كارتر أن يكون الإسرائيليون قد قدموا حلاً يستجيب لطموحات الفلسطينيين في كامب ديفيد خلال لقاء عرفات وإيهود باراك. وقد أثار الكتاب نقداً حاداً من قِبَل القوى المساندة لـ "إسرائيل" ومن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.

إن ما يجمع هذه الظواهر الثلاث هو الرفض الإسرائيلي لها، فقد رفضت "إسرائيل" تقرير بيكر - هاملتون، وانتقدت الدراسة الخاصة بدور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وأخيراً وجهت نقداً حاداً لكتاب كارتر. إن هذه الظواهر على محدوديتها لا بد من أن تُوجّه الأنظار لرصد ما إذا كانت مؤشراً على تحولات واعدة على المدى البعيد في السياسة الأمريكية، وما إذا كانت دراسة ميرزهايمر ووالث مؤشراً على تنامي معارضة ضد استفحال نفوذ اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي الاستراتيجي.

مما سبق يتبين أن الحكومة الأمريكية والمحافظين الجدد ووجهوا بأربع نكسات خلال عام 2006، الأولى فوز حركة حماس، ثم صمود المقاومة اللبنانية، والفشل في العراق، ثم فوز الديموقراطيين في انتخابات الكونجرس. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة ستواجه خلال السنتين القادمتين صراعاً بين الرئاسة والكونجرس، فقد نجحت إلى حد ملفت في حصار حركة حماس دبلوماسياً واقتصادياً، ولكنها لم تستطع إسقاط حكومتها أو تنفيذ أهداف الحصار الذي أخذ بالتفكك. وقد خُتم عام 2006 باختلال لميزان القوى في منطقتنا وفي العالم عموماً، في غير مصلحة أمريكا والدولة العبرية وهو ما يسمح بتوقع احتدام الصراع على كل الجبهات في السنة القادمة (2007) لمنع ترجمة هذا الاختلال عبر تغيير في المعادلة السائدة في فلسطين ولبنان والعراق وعلى النطاق الإقليمي في مصلحة قوى المقاومة والممانعة.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي:

1. فوز حركة حماس:

يتباين الموقف الأوروبي في اتجاهه العام عن الموقف الأمريكي في مدى حدته أكثر من التباين في مضمونه الأساسي، إذ تدل البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أو عن أعضائه فرادى على انسجام في التوجه العام مع الموقف الأمريكي والذي يتحدد في مطالبة حماس "بالموافقة على كل الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية" ومن ثمّ التخلي عن برنامجها.

ومن الجدير بالذكر أن اللقاءات بين حماس والدول الأوروبية لم تنقطع قبل الانتخابات، وقد أوردت تقارير مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group تفاصيل هذه اللقاءات مع مسؤولين أوروبيين من ألمانيا وبريطانيا وغيرهما⁵².

فبعد أيام قليلة من إعلان فوز حماس، دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعد لقاء لها برئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، حماس للموافقة على الاتفاقات لضمان "استمرار المساعدات"⁵³.

وعزز الاتحاد الأوروبي هذا الموقف بالإعلان عن صرف 120 مليون يورو (نحو 142.8 مليون دولار)⁵⁴، لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من "إسرائيل"، ودعم نشاطات وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين "شريطة عدم وصول هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس"⁵⁵. ولكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا الموقف مخففاً من وطأة الحصار، لأن الحصار يستهدف أن يكون شاملاً ليضغط على حماس أو ليؤدي إلى انهيار الحكومة.

واتضح موقف الاتحاد الأوروبي بشكل جلي في القرار الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة في الاتحاد في 10/4/2006 والذي يقضي "بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية"، وقد جاء ذلك بعد بيان اللجنة الرباعية في 29 آذار/ مارس بضرورة التزام حركة حماس بمبادئ السلام.

فقد أوقف الاتحاد اتصالاته السياسية وعلق مؤقتاً مساعداته المباشرة للحكومة الفلسطينية الجديدة بهدف "حماية المصالح المالية للاتحاد" وفي الوقت نفسه "تعززت الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والطائرة للشعب الفلسطيني، ... والاتحاد على استعداد للانخراط ثانية مع الحكومة التي تعكس مبادئ اللجنة الرباعية"⁵⁶.

كما تأكد هذا التوجه الأوروبي من خلال الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي جاك شيراك في اجتماع اللجنة الرباعية في 9/5/2006 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وبعد اجتماع له مع عباس، ويقضي الاقتراح بإنشاء "صندوق إئتماني يديره البنك الدولي لدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين"⁵⁷، وهو محاولة لحل المشكلات المعيشية للفلسطينيين دون تسليم الأموال لحكومة حماس، بهدف الضغط عليها لتحقيق الشرط السياسي وهو الموافقة على الاتفاقات الدولية وفي صلبها الاعتراف بـ "إسرائيل".

وتطور اقتراح شيراك ليتحول لموقف أوروبي يقوم على أساس إنشاء ما أطلق عليه اسم "الآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism في حزيران/ يونيو 2006، بهدف إيصال الأموال للفلسطينيين عبر البنوك ولكن دون المرور بالحكومة الفلسطينية⁵⁸، وقد وافقت اللجنة الرباعية على الاقتراح الذي أبدت الحكومة الفلسطينية رداً فاتراً عليه، وأوضحت اللجنة أنها ستراجع عمل هذه الآلية خلال ثلاثة شهور⁵⁹. وهنا أيضاً يمكن أن نلاحظ محاولة أوروبية للتمايز النسبي عن الموقف الأمريكي - الإسرائيلي في تنفيذ قرار الحصار.

استمرت أمريكا في دعمها القوي والمتواصل لـ"إسرائيل". الصورة لأولمرت يصافح الرئيس بوش في أثناء زيارته لأمريكا في 2006/5/23. (رويترز)



قامت قيادة حماس بجولة واسعة عربية وإسلامية في إثر فوزها في الانتخابات التشريعية، وتمكنت من إحداث ثغرة في الحصار الدولي من خلال زيارتها إلى موسكو. الصورة لوزير الخارجية الروسي يصافح خالد مشعل في 2006/3/3. (رويترز)

الرئيس الأمريكي بوش يلتقي الرئيس عباس في 2006/9/20 في نيويورك، حيث حافظ الأميركيان على علاقتهم بعباس، ودعموا حرسه الرئاسي، وحاولوا دفعه لإقالة حكومة حماس، وعمل انتخابات تشريعية جديدة. (ا ف ب)





حرصت اليابان على الحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" والعرب، وعلى عدم الخروج عن الخط السياسي الأمريكي. الصورة لرئيس الوزراء الياباني يزور حائط البراق "حائط المبكى" في 2006/7/13. (رويترز)



امرأة غربية مكتوب على قميصها "أخجل أن أكون بريطانية"، في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده رئيس الوزراء البريطاني بليز مع الرئيس عباس في رام الله في 2006/9/10. (ا ف ب)

هذا وقد رأى تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أن هذا الحل الأوروبي يشكل بديلاً مقبولاً، لكنه أضاف له بُعداً آخر يتمثل في ضرورة إنشاء قناة اتصال دبلوماسية عالية المستوى، تهدف إلى أن يعمل مبعوث الأمم المتحدة من خلالها كوسيط، ليستكشف رغبة حماس بالمساومة ويبلغها عما ستفعله اللجنة الرباعية بدورها⁶⁰.

وقد بلغت المساعدات الإنسانية والطائرة الأوروبية ”بما يتفق مع توجهات اللجنة الرباعية“ عام 2006 ما مجموعه 329 مليوناً و160 ألف يورو (نحو 411 مليوناً و450 ألف دولار) بالإضافة إلى 184 مليون يورو (نحو 230 مليون دولار) مساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين⁶¹.

كما أخذ الحصار الأوروبي للحكومة الفلسطينية بُعداً دبلوماسياً، حيث امتنعت دول أوروبية هامة عن منح تأشيرات دخول لمسؤولين من حماس إليها كما فعلت فرنسا، بل إن فرنسا انتقدت السويد لمجرد امتناعها عن مجاراة هذه القطيعة الدبلوماسية للحكومة الفلسطينية⁶².

ويشير الموقف الفرنسي تحديداً خلال عام 2006 إلى تراجع نسبي عن الموقف التقليدي الذي ينتهجه الديجوليون تجاه الشرق الأوسط، فالإدارة تاييد الحصار على الحكومة الفلسطينية والمشاركة مع الولايات المتحدة في تبني سياسات الضغط على سورية وحزب الله، فإنها أصبحت أكثر ميلاً لتسوية الهجمات العسكرية الإسرائيلية، فعند تقديم المندوب القطري لمشروع قرار يدين الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/ يوليو عارضته فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة⁶³، بل ذهب وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy إلى حد ”تفهم“ بناء ”إسرائيل“ الجدار العازل لأسباب أمنية على أراضي الضفة الغربية⁶⁴، وهو أمر حاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك تخفيف دلالاته بالقول إنه ”لا ينكر حق إسرائيل في بناء الجدار لضمان أمنها، ولكن يجب أن لا يقضم الجدار الأراضي الفلسطينية“⁶⁵.

وتواصل الموقف الأوروبي متجسداً في مبادرة السلام التي أعلنتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، ورفضتها ”إسرائيل“، والتي تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وإلى ”تشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعترافٍ دولي“⁶⁶، وهو ما يعني وجود هامش اختلاف، على الرغم من التناغم من حيث الجوهر مع الشروط الأمريكية والإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أبدت الدول الأوروبية تردداً في قبول الموافقة على خطة ”إسرائيل“ بترسيم الحدود الدائمة بين الفلسطينيين و”إسرائيل“ من جانب واحد، وقال سفير الاتحاد الأوروبي لدى ”إسرائيل“ راميرو سيبريان أوزل Ramiro Cibrian-Uzal ”طالما أن الاتحاد لا يعرف تفاصيل الخطة سيكون من الصعب إبداء الموافقة عليها“⁶⁷.

ورغم القطيعة الرسمية لعدد من الدول الأوروبية المركزية للحكومة الفلسطينية، فإن بعض

القوى السياسية الأوروبية لم تلتزم بهذا الحصار الدبلوماسي، بل إن الرأي العام الأوروبي كما تعكسه الصحف الأوروبية المختلفة يدل على قدر كبير من التباين بين التيارات السياسية الأوروبية في هذا الجانب⁶⁸.

وتشير بعض التقارير إلى أن الموقف الأوروبي لم يكن إجماعياً، حيث عبّرت بعض الدول الأوروبية مثل السويد وفنلندا وخبراء في المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي عن ضرورة اتخاذ موقف أكثر مرونة مع الحكومة الفلسطينية، كما أن عضو مجلس الشيوخ البلجيكي بيير جالان Pierre Galand وصف الحصار بأنه "لا يعبر عن مشاعر الأوروبيين"⁶⁹.

وقد جرت اتصالات حكومية فلسطينية مع بعض الدول الأوروبية بشكل سري⁷⁰، ومع بعض القوى الحزبية الأوروبية بشكل علني، فمثلاً أجرى جيرى أدامز Gerry Adams زعيم الشين فين Sinn Fein (الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي) لقاءات مع عدد من مسؤولي حركتي حماس وفتح، ودعا إلى عدم وقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى "ضرورة تقديم بديل عن العمل العسكري كما حدث في إيرلندا، وتحويل المجتمع المحارب إلى عاملين نشطاء في المنظمات غير الحكومية"⁷¹.

وشارك ممثلو المنظمات اليسارية الأوروبية في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 في مؤتمرٍ في برلين بدعوة من منظمة روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg Foundation اليسارية بإصدار بيان يدعو "لضرورة التفاوض مع الحكومة الفلسطينية"⁷².

كما أن عدداً من المنظمات الإنسانية الأوروبية أبقت على مساعداتها للفلسطينيين، لكن تأثير ذلك كان محدوداً للغاية في فكّ الحصار المالي والدبلوماسي عن الحكومة الفلسطينية.

2. الحرب اللبنانية الإسرائيلية:

كان لبعض الدول الأوروبية دورٌ غير مباشر في دعم مسار الحرب، وتمثل ذلك في بعض النشاطات مثل:

- أ. استخدام الطائرات العسكرية الأمريكية للمطارات المدنية البريطانية لنقل القنابل الذكية والأسلحة لـ "إسرائيل" خلال الحرب⁷³.
- ب. إسهام الاتحاد الأوروبي في قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) بنحو سبعة آلاف عنصر من عدد من الدول الأوروبية لا سيما إيطاليا وفرنسا⁷⁴، ثم توالى وصول قوات بلجيكية وإسبانية⁷⁵، وهو أمر وصفته المستشارة الألمانية بأنه "مهمة ستسمح بحماية إسرائيل"⁷⁶.
- ج. مراقبة الشواطئ اللبنانية وتواجد السفن الحربية الأوروبية (من فرنسا وإيطاليا واليونان ومن ثم من ألمانيا) في المياه الإقليمية اللبنانية⁷⁷، بهدف ضمان عدم نقل أسلحة من الخارج للمقاومة اللبنانية.

د. الإسهام في إعمار بعض قطاعات البنى التحتية التي دمرها القصف الإسرائيلي، وهو أمر أعلن عنه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair الذي زار بيروت في أعقاب توقف القتال، وأعلن خلال الزيارة عن استعداد بلاده لبناء الجسور التي دمرتها الحرب⁷⁸. هـ. تأييد الدول الأوروبية بيان مجموعة الثمانية في 17 تموز/ يوليو والداعي إلى "وقف حزب الله قصف إسرائيل بالصواريخ وإعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرههم"⁷⁹، ومن المهم الإشارة إلى أن أنباء عدة أشارت إلى احتمال أن يربط حزب الله الإفراج عن الجنديين بالإفراج عن سجناء فلسطينيين وعرب إلى جانب السجناء اللبنانيين.

كذلك تم ربط الموضوع الفلسطيني بنتائج الحرب اللبنانية الإسرائيلية من خلال التأكيد على أن نزع الأسلحة في لبنان يشمل المنظمات الفلسطينية، وهو أمر تؤكد فيه أوروبا اتساقها مع توجهات الأمم المتحدة التي عبر عنها تيري رود لارسن الذي قال بأن نزع سلاح المنظمات الفلسطينية "جزء أساسي من القرار 1559"⁸⁰.

وما يميز الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي هنا أن الأوروبيين أكثر ميلاً لفكرة أن القضية الفلسطينية هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة، وهو أمر تعزز بعد الحرب اللبنانية الإسرائيلية.

فقد أكد توني بلير أن الأولوية في الشرق الأوسط "ليست لسورية أو لإيران بل علينا أن نبدأ بإسرائيل وفلسطين، هذا هو لب المشكلة"⁸¹، وأكد رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي French Socialist Party فرانسوا هولاند Francois Hollande "طالما أن الفلسطينيين ليس لهم دولة ولا حقوق، فلن يكون هناك استقرار في المنطقة"⁸².

إن العرض السابق يعني أن الموقف الأوروبي خلال سنة 2006 كان مشاركاً في الحصار المالي والدبلوماسي للحكومة الفلسطينية مع هامش اختلاف عن الموقف الأمريكي، ولكن قوى المجتمع المدني الأوروبي كانت أقل حدة من ذلك، غير أن الموقف الأوروبي من الناحية السياسية كان أقرب إلى أولوية الموضوع الفلسطيني على غيره من قضايا الشرق الأوسط، كما اتسم ببعض النقد للمواقف الإسرائيلية، كما حدث من قبل بعض القوى في البرلمان الأوروبي في الموقف من الهجوم الإسرائيلي على سجن أريحا، والهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة.

تشكل المسافة السياسية بين الموقف الروسي والموقف العربي بشكل عام المسافة الأقصر قياساً للمسافات السياسية بين القوى الأخرى والموقف

ثالثاً: روسيا

العربي في الموضوع الفلسطيني.

وقد شكلت دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوفد من قيادة حركة حماس عقب فوز

الحركة في الانتخابات اختراقاً مُهماً لمواقف الدول الكبرى، ووصل الوفد بالفعل إلى روسيا في مطلع شهر آذار/ مارس 2006 وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov ومع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي (المجلس الأعلى) إضافة للقاء مع بطريك روسيا ورئيس المجلس الروسي للمفتين المسلمين في روسيا⁸³، وهو الأمر الذي انتقدته عدة دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة.

وإذا استثنينا الخروج الروسي على توجهات أمريكا وأوروبا من جهة ضرب الحصار الدبلوماسي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فإن هذا الموقف في توجهاته السياسية عموماً لم يشكّل اختلافاً نوعياً عن المواقف الأمريكية - الأوروبية، إذ يلاحظ على نشاط الوفد الفلسطيني في روسيا ما يلي:

1. عدم لقاء الرئيس الروسي بوتين مع الوفد الفلسطيني.
2. تأكيد وزير الخارجية الروسي للوفد على ضرورة "احترام كل ما أقرته اللجنة الرباعية، ونبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود"، وهي الأفكار نفسها التي كررها بقية المسؤولين الروس، وهو موقف امتدحه الأمريكيون⁸⁴.

ورغم اتساق الموقف الروسي مع المطالب الأمريكية تجاه الحكومة الفلسطينية، فإن روسيا تشك في وجود رغبة أمريكية جادة لمعالجة الأزمة في الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي عبر عنه لافروف بقوله "إن بعض الدول المتطورة لا تبدي رغبة جادة في معالجة أزمة الشرق الأوسط، كما هو الحال في موقف هذه الدول من الأزمة النووية مع كل من كوريا وإيران"⁸⁵.

لكن روسيا بقيت حريصة على الانسجام مع بقية أعضاء اللجنة الرباعية، فقد كررت موقفها المؤيد لبيانات اللجنة الرباعية من ناحية، ولبينات مجموعة الثمانية من ناحية أخرى، والتي تؤكد على ضرورة "التزام الحكومة الفلسطينية بقرارات اللجنة الرباعية"⁸⁶، الأمر الذي يتطلب قراءة الموقف الروسي بتعقيده بعيداً عن التبسيط في هذا التأويل أو ذاك.

ذلك يعني أن روسيا اتخذت موقفاً وسطاً في كافة الأبعاد، فهي لم تقاطع الحكومة الفلسطينية دبلوماسياً من ناحية، وأعلنت عن تقديم عشرة ملايين دولار كمساعدة⁸⁷، ولكنها التزمت بشروط اللجنة الرباعية من ناحية ثانية. كما خلت من جهة أخرى، قائمة هيئة وزارة الأمن الفيدرالي الروسية الخاصة بالمنظمات الإرهابية من الإشارة إلى حركة حماس (وحزب الله) كمنظمتين إرهابيتين (يعتبر القانون الروسي المنظمة إرهابية إذا نفذت عملياتها داخل روسيا)، بل ودعت روسيا على لسان وزير خارجيتها لافروف في أيلول/ سبتمبر إلى دمج هاتين الحركتين في عملية السلام في المنطقة⁸⁸ من ناحية ثالثة. ولكنها أكدت على لسان مبعوثها إلى الشرق الأوسط كالوجين Alexander Kalugin في شباط/ فبراير 2006 على "أن تلتزم حماس بقرارات اللجنة الرباعية بالاعتراف بإسرائيل، ورفض الإرهاب، والالتزام بكافة الاتفاقيات"⁸⁹ من ناحية رابعة.

ويعود هذا الموقف الروسي الواسطي إلى اعتبارات عديدة منها:

1. دوافع الحوار مع حماس: يبدو أن روسيا أرادت استثمار الحوار مع حماس لأغراض داخلية لها صلة بمشكلة الشيشان، فالحوار مع حركة حماس كحركة إسلامية يعزز الفكرة بأن روسيا لا تصارع الشيشان لدوافع دينية مناهضة للإسلام. وذلك على الرغم من أن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف Sergey Ivanov قال في وقت سابق أن "العنف الإسلامي في الشيشان غير منفصل عن العنف الإسلامي في فلسطين"⁹⁰، وهو ما استدعى لاحقاً تغييراً في هذا التوجه، فروسيا أصبحت عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تموز/ يوليو 2005، كما أنها لا تشجع صراع الحضارات الذي يمكن أن ينعكس عليها داخلياً⁹¹. ثم إن روسيا تريد من حوارها مع حماس أن تؤكد تواجدتها السياسي في المنطقة، لا سيما أنه يوجد داخل الإدارة الروسية قوى تضغط بهذا الاتجاه، وتتمثل هذه القوى فيما يسمى بالمستعربين في الخارجية الروسية، وفي أجهزة الأمن، والقوى الشيوعية والقومية، ووكالة بيع الأسلحة الروسية Rosoboronexport.

إلى جانب ذلك قد يكون لتوجهات الرأي العام بعض الأثر في مواقف السلطة الروسية، فقد دلت استطلاعات الرأي العام الروسية على انخفاض التأييد لـ "إسرائيل" رغم أنه ما زال مرتفعاً، وتزايد هذا الانخفاض في أعقاب الحرب اللبنانية الإسرائيلية بنسبة 9%⁹².
2. دوافع التمسك بشروط اللجنة الرباعية: تتمثل هذه الدوافع في رغبة روسيا في الاتساق بقدر كاف مع الموقف الأمريكي نظراً للمصالح المشتركة بين الطرفين من ناحية وضمان مصالحها في "إسرائيل" التي تمثل الشريك التجاري الثاني لروسيا في الشرق الأوسط بعد تركيا من ناحية ثانية، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال عام 2006 بحوالي 6.7%⁹³. ومن الناحية الإسرائيلية تريد "إسرائيل" ضمان تدفق اليهود المهاجرين من روسيا وعرقلة تصدير الأسلحة للمنطقة العربية، ومنع وصول التجهيزات النووية إلى إيران، وتوظيف روسيا كقناة اتصال مع سورية.

خلاصة القول أن روسيا حاولت أن تُميّز نفسها عن القوى الأوروبية والأمريكية في تكتيك سلوكها تجاه الحكومة الفلسطينية، لكنها أكدت انسجامها مع توجهات القوى الدولية الأخرى فيما يتعلق بشروط التعامل مع هذه الحكومة.

رابعاً: الصين
من غير الممكن فهم السياسة الصينية تجاه الحكومة الفلسطينية الجديدة وفوز حركة حماس بمعزل عن الاتجاه العام الذي اتخذته السياسة الصينية منذ التحول الكبير الذي أصاب بنيتها السياسية والاقتصادية في أعقاب الإعلان عن برنامج التحديثات الأربعة عام 1978 والذي صبغ السياسة الخارجية الصينية بصبغة براجماتية إلى حد كبير.

وتتمثل محددات السياسة الصينية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط في الآتي⁹⁴:

1. الحاجة المتزايدة للنفط، ويغطي النفط العربي حوالي 44% من الاحتياجات النفطية الصينية⁹⁵.
2. الحاجة للعلاقة مع "إسرائيل" (والتي بدأت منذ الاعتراف الصيني بـ"إسرائيل" عام 1992) لتحقيق الوصول للتكنولوجيا الغربية عبر مشاريع مشتركة، ولرأس المال اليهودي للاستثمار، ولضمان تأييد اللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي في القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من أن هذه العلاقة كانت تتعرض لبعض الهزات، كما حدث في إلغاء بعض الصفقات أو مشاريع التعاون العسكري بين الصين و"إسرائيل"، أو بسبب ما أثارته الزيارة التي قام بها الزعيم الديني للتبيت الدلاي لاما Dalai Lama إلى "إسرائيل" في شهر شباط / فبراير 2006⁹⁶.
3. الحساسية الصينية من تنامي الحركة الدينية في المنطقة العربية، وانعكاسات ذلك على المقاطعات الغربية الصينية ذات الأغلبية المسلمة، والتي تشهد بعض التوترات.
4. عدم الرغبة في الانخراط في تنافس استراتيجي مع القوى الأخرى على الأقل في المدى المنظور، والتركيز على توسيع العلاقات التجارية مع المنطقة العربية للوصول بهذه العلاقات إلى حوالي 100 مليار دولار عام 2010، علماً بأنها وصلت مع نهاية عام 2006 إلى 71 مليار دولار⁹⁷.

اتساقاً مع هذه المعطيات، عملت الصين على انتهاج سياسة متوازنة تجاه فوز حركة حماس، فقد رحبت بنتائج الانتخابات الفلسطينية، ودعت وزارة الخارجية الصينية في شباط / فبراير المجتمع الدولي إلى "عدم اتخاذ إجراءات قد تزيد أوضاع الشعب الفلسطيني سوءاً بعد فوز حركة حماس"⁹⁸، وبالرغم من إعلان الحكومة الصينية في آذار / مارس بأنها ستستمر في تقديم المساعدات "غير المشروطة" للشعب الفلسطيني ولا تحبذ "العزل السياسي أو الحصار الاقتصادي"⁹⁹، إلا أن موقفها حاول بطريقة دبلوماسية عدم إظهار التعارض مع موقف القوى الدولية الكبرى الأخرى من حيث الجوهر، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية¹⁰⁰:

1. إعلان رئيس الوزراء الصيني وين جياوبو Wen Jiabao في القاهرة في حزيران / يونيو تأييد خريطة الطريق.
2. توقيع الصين اتفاقاً وزارياً عربياً صينياً في حزيران / يونيو 2006 على "التعاون الثنائي لمقاومة الإرهاب" وذلك خلال الاجتماع الوزاري الثاني لمنتهى التعاون العربي الصيني، الذي تم إنشاؤه في بكين عام 2004.
3. إعراب الصين عن "أملها في أن لا تؤدي مشاركة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في الاجتماع الوزاري العربي الصيني في أوائل حزيران / يونيو إلى التأثير على العلاقات الصينية الإسرائيلية".



4. التأكيد على الطابع "الإنساني" للمساعدات للفلسطينيين، وهو الذي أكدّه المندوب الصيني في المؤتمر الدولي الذي عقد في استوكهولم في أوائل أيلول / سبتمبر لدعم الشعب الفلسطيني¹⁰¹.

ويمكن قراءة هذه المؤشرات ضمن الإبقاء على هامش التمايز، وتجنبّ الدخول في معارك مع أمريكا في المرحلة الراهنة، كسباً للوقت، فالصين تعلم أن العداء الأمريكي قد يتّجه إليها لاحقاً.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الحكومة الفلسطينية، يُلاحظ أن الدبلوماسية الصينية أبقت الحوار متواصلًا مع جهات فلسطينية مختلفة، مثل حركة فتح التي جرى اجتماع بين عدد من قادتها ومسؤولين من الحزب الشيوعي الصيني في شهر تموز/ يوليو 2006، أو اللقاء الحزبي الذي جرى في 23 آذار / مارس بين نائب رئيس اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الصيني إسماعيل أمات Ismail Amat ورئيس حزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي في بكين¹⁰².

أما العلاقة مع حركة حماس، فمن الواضح أن الحكومة الصينية لم تُوجّه دعوة صريحة للحكومة الفلسطينية أو لأي من أعضائها بشكل مباشر، واكتفت بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية في الحدود الدنيا ومن خلال اتصالات تتم في نطاق أوسع من الطابع الثنائي، كما حدث في المؤتمر الوزاري الذي أشرنا له سابقاً.

بل إن قدرًا من الارتباك رافق زيارة وزير الخارجية الفلسطيني لبكين، فقد نفت وزارة الخارجية الصينية في 16 نيسان / أبريل دعوته في البداية، لتعود في 18 أيار / مايو لتعلن أنه سيحضر في نطاق دعوة لحضور المنتدى العربي الصيني المشار إليه. وتؤكد هذا الموقف الخجول من خلال التصريحات الصينية ذات الصلة بالزيارة:

– قال بيان للخارجية "نحن لا نتفق بالضرورة مع سياسة حماس، ولكن يجب احترام اختيار الشعب الفلسطيني"¹⁰³.

– وقال بيان آخر للخارجية "لم نبحت مع الزهار المساعدات الاقتصادية بل المساعدات الإنسانية"¹⁰⁴، وهو إشارة إلى أن الصين لا تريد مواجهة مع التوجهات الأمريكية – الأوروبية – الإسرائيلية بالرغم من أنها ليست ضمن اللجنة الرباعية.

ذلك يعني أن السياسة الصينية استمرت في برامجيتها من ناحية، وفي محاولة الاحتفاظ "بخصوصية" لا تخرج في محتواها العام عن التوجهات الدولية السائدة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي ترسمها الولايات المتحدة بشكل أساسي من ناحية ثانية. ولكن يجب إعطاء أهمية أكبر للتمايز من دون المراهنة عليه أو تضخيمه.

خامساً: اليابان

تتسم السياسة اليابانية في الشرق الأوسط بشكل عام بسمات أربع:

1. عدم الانغماس في التنافس الاستراتيجي المباشر في المنطقة.
2. تغليب البعد "الميركانتيلي" (التجاري) Mercantilism في علاقاتها الدولية، والاستمرار في دبلوماسية "جميع الاتجاهات" التي انتهجتها اليابان منذ 1973، والتي تعني التعامل مع جميع الدول والاتجاهات السياسية بغض النظر عن تباينات هذه القوى أو الدول فيما بينها.
3. التأكيد على التسوية السياسية لصراعات المنطقة.
4. عدم إغصاب أو استفزاز الولايات المتحدة.

في إطار هذه السمات تعاملت اليابان مع القضية الفلسطينية، فهي لم تجر أي تعامل رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا في كانون الأول / ديسمبر 1988، عندما جرى أول لقاء رسمي بين وزير الخارجية الياباني سوسوكي أونو Sosuke Uno وممثل لمنظمة التحرير، بعد أقل من ثمان ساعات على إعلان الولايات المتحدة استعدادها للتفاوض مع المنظمة¹⁰⁵.

واتساقاً مع السمات السابقة للسياسة الخارجية اليابانية في المنطقة نرصد تحركها خلال عام 2006:

1. عدم الانغماس المباشر في التنافس الاستراتيجي في المنطقة، ولعل التغطية المحدودة جداً في وسائل الإعلام اليابانية للحرب اللبنانية الإسرائيلية تدل بشكل واضح على ذلك¹⁰⁶، كما أن انقطاع رؤساء وزراء اليابان عن زيارة المنطقة التي تعتمد بلادهم على بترولها بنسبة 90% لمدة تفوق 15 عاماً (منذ 1991 وحتى كانون الثاني / يناير 2006) يؤكد هذا التوجه. ولم تتخط الدبلوماسية اليابانية البعد "الميركانتيلي" (التجاري) إلا في بعض الجوانب الثقافية كمنتدى الحوار الذي عقد دورته الرابعة في تونس في كانون الثاني / يناير 2006 للبحث في الحوار بين الحضارة اليابانية والحضارة الإسلامية¹⁰⁷.

2. الدبلوماسية "الميركانتيلية" (التجارية) ودبلوماسية جميع الاتجاهات، فمراجعة البيانات اليابانية حول مشكلات المنطقة، تشير إلى التذكير الدائم في هذه البيانات بالمساعدات اليابانية للمنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني، إلى جانب الإشارة إلى المشاريع والاستثمارات لها في المنطقة، وقد تجسدت هذه الدبلوماسية منذ عام 1999 بتبني اليابان بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة سياسة "الأمن الإنساني" Human Security والتي تعني الاعتناء بتوفير الحاجات الضرورية للإنسان الفلسطيني.

وبمراجعة النشاطات اليابانية في المنطقة وبخاصة في الجانب الفلسطيني، نلاحظ أن الحضور الياباني في المشروعات السياسية يتوارى وراء الموقف الأمريكي في أغلب الأحيان، ولكنه يكون أكثر ظهوراً في المشروعات ذات الطابع الاقتصادي.

في إطار هذه الملامح العامة للسياسة اليابانية يمكن تتبع الموقف الياباني من الحكومة الفلسطينية المنتخبة، والتي كان فريق ياباني يرأسه نائب وزير الخارجية الياباني شنتارو إيتو Shintaro Ito قد شارك في مراقبة انتخابها، وأصدرت الخارجية اليابانية في 26/1/2006 بياناً رحباً بالانتخابات الفلسطينية، و”دعا لاحترام الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ومن ضمنها خريطة الطريق وضبط المتطرفين“. وأخذ التوجه العام للسياسة اليابانية يتضح اعتباراً من 3 شباط / فبراير حين أعلن المبعوث الياباني الخاص بالشرق الأوسط تاتسو أريما Tatsu Arima بأنه سيزور المنطقة” ولن يلتقي بمسؤولين من حماس“¹⁰⁸.

واتساقاً مع الموقف الأمريكي من الحكومة الفلسطينية، قام رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي Junichiro Koizumi بزيارة السلطة الفلسطينية في 13 تموز/ يوليو وتعهد بتقديم الدعم” للسلطة الفلسطينية وتحسين عمل مكتب الرئيس برفع قيمة المساعدة إلى 1.3 مليون دولار“¹⁰⁹، دون الإشارة إلى الحكومة الفلسطينية.

وفي الملاحظات التي قدمها المبعوث الياباني للشرق الأوسط تاتسو أريما أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالشرق الأوسط بتاريخ 21/5/2006 أكد موقف حكومته بضرورة¹¹⁰:

- أ. ”أن تواصل حكومة حماس جهود السلام وأن يعقد لقاء بين عباس وأولمرت“.
- ب. أن لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات تؤثر في الوضع في المفاوضات النهائية.
- ج. أن تفرج ”إسرائيل“ عن العوائد الضريبية الفلسطينية.
- د. دعم الحوار بين مجموعات نخبوية فلسطينية وإسرائيلية استمراراً لاجتماعات النخب التي عقدت في اليابان عام 2003، وأسهمت في الوصول إلى ما عرف بمبادرة جنيف.
- هـ. التذكير بأن اليابان تحتل المرتبة الثانية (بعد الولايات المتحدة) في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، حيث بلغت هذه المساعدات خلال الفترة 1993-2006 حوالي 840 مليون دولار، وهو ما يشكل 9.9% من إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين¹¹¹.

وأشارت وزارة الخارجية اليابانية في موقعها على الانترنت إلى أن اليابان زادت من مساعداتها لوكالة غوث اللاجئين في عام 2006 بمبلغ ثلاثة ملايين و720 ألف دولار، كما قدمت مساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 42 مليوناً و110 آلاف دولار¹¹²، واقترح نائب وزير الخارجية الياباني شنتارو إيتو خلال زيارته للشرق الأوسط في 29/7/2006 إنشاء ما أسماه ”ممر السلام والازدهار“، ويقوم على إنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه اليابان في منطقة وادي الأردن، وتم خلال الزيارة الاتفاق على إنشاء ”وحدة استشارية“ من الأردن وفلسطين و”إسرائيل“ واليابان¹¹³، كما أعلن عن تقديم مبلغ مليوني دولار ليقوم البنك الدولي بدراسات خاصة بالقناة التي يراد إنشاؤها لترتبط البحر الأحمر بالبحر الميت.

3. التأكيد على التسوية السلمية للصراعات في المنطقة. وتتضح هذه السياسة من خلال سلسلة

بيانات تحتفظ الحكومة اليابانية من خلالها بالمسافة ذاتها بينها وبين كل من "إسرائيل" والطرف الفلسطيني، وهو أمر يمكن تسميته بيانات المسافة المتساوية.

وتدل البيانات التي تلت زيارة المبعوث الياباني الخاص للشرق الأوسط تاتسو أريما في الفترة 5-11 تشرين الثاني / نوفمبر لكل من "إسرائيل" وفلسطين وسورية على هذا التوجه.

ويمكن ملاحظة ذلك في البيانات التي عالجت الهجوم الإسرائيلي على منطقة بيت حانون في تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2006، حيث أبدت اليابان "قلقاً عميقاً" تجاه العمليات الإسرائيلية في بيت حانون لا سيما ضرب منازل المدنيين، ودعت "إسرائيل" لإجراء تحقيق في هذا الأمر، وفي المقابل دعت الفلسطينيين إلى "ضبط الهجمات" على "إسرائيل" من قطاع غزة. ثم رحبت بوقف إطلاق النار بين الطرفين ودعت للقاء يجمع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية¹¹⁴.

وتتكرر بيانات المسافة المتساوية في بيان وزارة الخارجية في 30 حزيران / يونيو الخاص باختطاف حركة حماس لأحد الجنود الإسرائيليين في 25 حزيران / يونيو، حيث أشار إلى "ضرورة إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي... وإبداء القلق على اعتقال إسرائيل لأعضاء في الحكومة الفلسطينية"¹¹⁵.

ويرى بعض المحللين اليابانيين أن موقف اليابان من حركة حماس يأخذ في أحد أبعاده اعتبار أن يؤثر تنامي دور القوى الإسلامية في العالم في المنطقة القريبة منها والتي تضم مسلمين مثل إندونيسيا وماليزيا وتايلند والفلبين¹¹⁶.

ذلك يعني أن اليابان التزمت خلال عام 2006 بالتوجه السياسي للقوى الكبرى الأخرى، ولكنها تحاول أن تخفف من وقع هذه السياسة على الشارع العربي بالتذكير المستمر بحجم مساعداتها للفلسطينيين بشكل خاص. ويجدر رصد الاهتمام المتزايد لليابان بالمنطقة، وعدم التقليل من أهمية مدّ خطوط التواصل معها بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتشجيعها على تبني سياسات أكثر استقلالاً عن السياسة الأمريكية.

سادساً: المواقف الدولية:

1. المنظمات الدولية:

أ. الأمم المتحدة:

يفترض أن تتشكل إرادة الأمم المتحدة بفعل إرادة الدول الأعضاء فيها، لكن الأمانة العامة استتبعَت نفسها لإرادة القوى المركزية في مجلس الأمن لا سيما أمريكا وأوروبا، وقد تناغم موقف المنظمة الدولية مع مواقف هذه القوى في الموضوع المركزي لعام 2006 وهو الحصار المالي والدبلوماسي.

لقد كان أول بيان لمجلس الأمن خلال التحضير للانتخابات الفلسطينية هو "الدعوة لاحترام الاتفاقات الموقعة... وخريطة الطريق، كما أبدى المجلس قلقه من توسعة المستوطنات ومن الخط الذي يسلكه الجدار العازل"¹¹⁷.

واتساقاً مع الموقف الدولي بالحصار، فرضت الأمم المتحدة قيوداً على الاتصالات بالحكومة الفلسطينية، وقالت الأمم المتحدة بأن "الاتصالات السياسية مع الحكومة الفلسطينية ستحدد على أساس كل حالة بمفردها"¹¹⁸، وكرر الأمين العام للأمم المتحدة دعواته في مناسبات مختلفة الحكومة الفلسطينية إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل".

وقد نصحت الأمم المتحدة موظفيها "تجنب الاتصال بقيادات سياسية من حماس أو وزراء من الحكومة الفلسطينية والاقتصر على الاتصال بالتكنوقراط ولأغراض إجرائية"، كما نصحت وكالاتها الإنمائية "بتجنب الاتصال السياسي" وقال الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجارك Stephane Dujarric "إن الاتصالات لأغراض إجرائية من قِبَل وكالات الأمم المتحدة ومسؤوليها مسموح بها لأغراض إنسانية وسيتم التعامل مع القضايا السياسية عند بروزها"¹¹⁹.

ونكرت بعض المصادر أن "إدارة بوش أبلغت مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية بضمنان عدم وصول أية أموال أمريكية عبر الأمم المتحدة للحكومة الفلسطينية أو وزاراتها أو إداراتها المحلية، وضمنان عدم اتصال العاملين في مشاريع أمريكية مع الأمم المتحدة بمسؤولي الحكومة الفلسطينية"¹²⁰.

أما في مجال الصراع الميداني في فلسطين، فقد واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ القرارات التي تدين "إسرائيل"، فاتخذت قراراً في 17/11/2006 دانت فيه الهجوم الإسرائيلي على بيت حانون، لكن مجلس الأمن فشل مرتين في إدانة "إسرائيل" بسبب الفيتو الأمريكي الذي أشرنا له سابقاً.

وحذر الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية السيد تولياميني كالومو Tuliameni Kalomoh من خطورة الحلول أحادية الجانب التي تعتمد "إسرائيل" القيام بها لأن "الحل في إطار دولتين سيصبح ضعيفاً بسبب الأفعال أحادية الجانب"¹²¹.

وفي الأزمة العراقية، لفت بيان للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في شهر آذار/ مارس إلى المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق وعمليات القتل التي طالت بعضهم نتيجة العنف الدائر هناك¹²²، وهو الأمر الذي استدعى إصدار المرجع الشيعي آية الله السيستاني فتوى "بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في العراق"، وقد لقي ذلك ترحيب الأمم المتحدة¹²³.

ويجب التنويه إلى أن قضية الفساد التي أثرت ضد كوفي عنان قد أضعفته بشكل أكبر أمام الإرادة الأمريكية، ولم يتحرر نسبياً إلا في الشهرين الأخيرين من ولايته عندما انتقد الموقف

الأمريكي من الحرب على العراق واعتبره غير شرعي .

ب. المنظمات الدولية الأخرى :

انسجاماً مع الموقفين الأمريكي والأوروبي، استبعد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي من البداية وقبل تشكيل الحكومة الفلسطينية أية اتصالات مع حماس، مردداً الشروط التي حددتها دول الحلف بنبذ العنف، والقبول بالاعتراف بـ "إسرائيل"، وقبول الاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية¹²⁴.

وقال الأمين العام للحلف جاب دوهوب شوفير Jaap de Hoop Scheffer في 10/2/2006، "لا يمكن الدخول في حوار مع حماس ما لم تف بالشروط... بل إن ذلك مستحيل"¹²⁵.

في المقابل ندد وزراء خارجية دول عدم الانحياز في مؤتمرهم الذي عقده في ماليزيا في أواخر أيار/ مايو باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية¹²⁶، وكررت المنظمة موقفها الداعي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في مؤتمر قمتها في هافانا في أيلول/ سبتمبر 2006، والذي انتقد وقف الدعم عن الحكومة الفلسطينية، ودعا أعضاء المنظمة (118 عضواً) إلى "تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية العاجلة للشعب الفلسطيني لتخفيف حدة الأزمة المالية الحالية"¹²⁷.

ودان بيان صحفي للاتحاد الإفريقي الهجوم الإسرائيلي على بيت حانون، ودعا البيان مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات المطلوبة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، كما طالب اللجنة الرباعية بـ بحث الأطراف في الشرق الأوسط على العودة إلى طاولة المفاوضات¹²⁸.

ومعلوم أن أربع دول إفريقية من خارج المجموعة العربية، ما تزال لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" وهي تشاد وغينيا ومالي والنيجر.

في المقابل فإن موقف منظمة الدول الأمريكية أصبح أكثر اعتناء، ولو في حدود نسبية بالمنطقة منذ مؤتمر القمة العربي الأمريكي اللاتيني في البرازيل في أيار/ مايو 2005، بالرغم من عدم المشاركة العربية الفاعلة فيه من قبل أغلب الرؤساء والملوك العرب، وكان قد حدد موقف هذه المنظمة من الموضوع الفلسطيني بالدعوة إلى القبول بشروط اللجنة الرباعية. لكن تغييرات ملحوظة أخذت تجتاح منظمة الدول الأمريكية مع التغييرات المهمة ضد السياسات الأمريكية في عدد من دول أمريكا اللاتينية، مع تنامي التأييد للقضايا العربية والإسلامية، والنهوض العام ضد العولمة وآثارها المدمرة على شعوب أمريكا اللاتينية. وهو ما عكسته إدارة المنظمة على لسان أمينها العام خوسيه ميغيل إنسولزا Jose Miguel Insulza للهجوم الإسرائيلي على بلدة قانا اللبنانية في 31 تموز/ يوليو، كما دان قتل عدد من مراقبي الأمم المتحدة في الجنوب اللبناني من قبل الجيش الإسرائيلي في الفترة نفسها.

غير أن إنسولزا أكد في خطاب له في 7/5/2006 أنه يحتفظ بعلاقات ودية مع اللوبي اليهودي منذ كان وزيراً للخارجية تشيلي، كما أكد وقوفه ضد "الإرهاب" ومناهضته للعداء للسامية¹²⁹.

وعلى المستوى الآسيوي، عقد المنتدى البرلماني الرابع عشر لحوض الهادي Asia Pacific الذي يضم في عضويته 23 دولة منها واحدة بصفة مراقب إلى جانب بنك التنمية الآسيوي، اجتماعاً له في 20/1/2006، وأصدر بياناً رحب فيه "بعقد الانتخابات الفلسطينية... ويأمل أن يساعد ذلك على التقدم للأمام بخريطة الطريق"¹³⁰.

وفي أوروبا عُقد مؤتمر دولي في استوكهولم في أوائل أيلول / سبتمبر 2006 لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني، وحضر المؤتمر 35 دولة و20 منظمة دولية¹³¹.

أما المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية، فقد حذرت من مخاطر الحصار وتداعياته الإنسانية في المناطق الفلسطينية، ودعت المنظمة "حكومات الدول التي تشكل أطرافاً متعاقدة أصلية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراءات لمنع حدوث مزيد من التدهور في أوضاع الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"¹³².

غير أن هذه المنظمات لا تستطيع طبقاً لما ذكره مبعوث اللجنة الرباعية جيمس وولفنسون James Wolfensohn (الذي استقال من منصبه في 30 نيسان / أبريل بسبب القيود على دوره) أن تحل (بسبب الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية) محل المساعدات الدولية التي انقطعت عن الفلسطينيين.

2. القوى الدولية الأخرى:

اتسق الموقف الدولي في مجمله مع موقف القوى الكبرى وموقف اللجنة الرباعية التي تشكل الأمم المتحدة أحد أطرافها، وقد كان واضحاً من بيان اللجنة الرباعية الذي صدر في اليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات بفوز حماس، فقد أشار إلى أن "هناك تناقضاً أساسياً بين نشاطات الجماعات المسلحة وبناء الدولة الديمقراطية، وعلى جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية القادمة أن يكونوا ملتزمين بعدم العنف"¹³³.

ويقدر إجمالي الدعم الدولي للفلسطينيين بحوالي 1.6 مليار دولار سنوياً¹³⁴.

وقد كانت كندا من أوائل الدول التي توقفت عن دعم الحكومة الفلسطينية بعد فوز حماس¹³⁵، وأكد وزير الخارجية الكندي بيتر ماكاي Peter MacKay أن بلاده ستواصل دعم الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني "من خلال مكتب الرئيس عباس وأعضاء المجلس التشريعي غير المنتمين لحماس والمسؤولين ذوي المستويات الوسطى في السلطة الوطنية من غير الموالين لحماس... وأن التزام حماس بمبادئ المجتمع الدولي شرط أساسي لاستئناف المساعدات المباشرة"¹³⁶.

وانتقد مندوب غانا في مجلس الأمن خطف الجنود من قبل حماس وحزب الله، ولكنه انتقد في

المقابل إيذاء المدنيين من قبل "إسرائيل"¹³⁷.

وربطت سويسرا تعاونها مع الجانب الفلسطيني بوجود "قيادة فلسطينية تبني أعمالها على الحوار والطرق السلمية"¹³⁸.

في المقابل أبدت بعض الدول موقفاً مسانداً بشكل واضح للمواقف العربية والفلسطينية، وبلغ الأمر حد استدعاء فنزويلا لسفيرها في "إسرائيل" احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على لبنان، كما وصف الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez الهجوم الإسرائيلي على لبنان بأنه "على النمط الهتلري"¹³⁹.

خاتمة

يمكن وصف عام 2006 بأنه من بعض أوجه عام الحصار الدولي للديموقراطية الفلسطينية، وشكلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرافعة المركزية لهذا الحصار، وتمثل الهدف المحوري من هذا الحصار في انتزاع تنازلات سياسية أبرزها الاعتراف بـ "إسرائيل" والقبول بكافة الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل". وفي الوقت نفسه، فإن المحور الإسرائيلي - الأمريكي واجه خلال سنة 2006 العديد من الاختلالات التي أضعفت هيئته وقبضته، وخصوصاً فشل العدوان على لبنان، والفشل في إسقاط حكومة حماس، وكذلك تعمق المأزق الأمريكي في العراق.

لم يؤد الحصار إلى انتزاع هذه التنازلات المطلوبة من الناحية السياسية لكنه أدى إلى ضائقة اقتصادية حادة، لم تتمكن الحكومة الفلسطينية من اختراقها إلا في حدود ضيقة للغاية كما أكدت كافة التقارير من المنظمات الدولية الاقتصادية وغيرها، كما أدى الحصار إلى توتر سياسي داخلي بين حركتي حماس وفتح تحديداً، وبين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية من ناحية ثانية، ويقف أغلب المجتمع الدولي إلى جانب الرئاسة على حساب الحكومة.

من ناحية أخرى، تزايدت التوجهات السياسية، لا سيما من الطرف الأوروبي، التي ترى أن تسوية الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" هي المدخل لحل مشكلات المنطقة، وهو ما أكدته توني بليز في أكثر من مناسبة¹⁴⁰، وتعزز مع ظاهرتين هما استمرار العنف في العراق والحرب اللبنانية الإسرائيلية.

غير أن الطرف الأمريكي ما زال أقل ميلاً نحو هذا التوجه، ويميل نحو جعل التسوية للصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" هي خاتمة المطاف لا بدايته، وهو أمر ألح إليه جيمس وولفنسون مبعوث اللجنة الرباعية الدولية في تقريره الأخير في شهر أيار/ مايو 2006 (والذي استقال بعده) حيث دعا اللجنة إلى "عدم إرجاء العمل على وضع حد لهذا الصراع"¹⁴¹. وتأمل الولايات المتحدة أن تؤدي التغييرات في البُنى السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة العربية بفعل الدور

الأمريكي إلى تصفية تدريجية للموضوع الفلسطيني، حيث بدأت مع اتفاقيات أوسلو ثم تبني الموقف الإسرائيلي بعدم عودة اللاجئين ثم القبول بالحل من طرف واحد الذي بدأه شارون ويكمّله أولمرت والذي يتضمن رسم الحدود الإسرائيلية بقضم الجزء الأكبر من الضفة الغربية بما فيها القدس، وهو المخطط الذي ينتظر اكتماله عام 2010.

وتشير الكثير من التقارير والتحليلات السياسية إلى تناغم أغلب توجهات القوى الدولية خلال سنة 2006 مع هذا التوجه بشكل أو بآخر.

هوامش الفصل السادس

- ¹ الخليج، 2006/1/27.
- ² الأيام، فلسطين، 2006/1/6.
- ³ عرب 48، 2006/1/23.
- ⁴ *The Atlantic* magazine, Washington, vol. 279, issue 5, June 2006.
- ⁵ *The Christian Century* magazine, Chicago, vol. 123, issue 11, 30/5/2006.
- ⁶ النهار، 2006/1/31.
- ⁷ *Economist* magazine, USA, vol. 380, issue 8495, 16/9/2006.
- ⁸ *The New York Times*, 30/1/2006.
- ⁹ *Time* magazine, USA, vol. 186, issue 6, 7/8/2006.
- ¹⁰ السفير، 2006/9/14.
- ¹¹ *The Christian Science Monitor*, Boston, 5/9/2006.
- ¹² *The New Republic* magazine, Washington, vol. 235, issue 5, 31/7/2006; *The New Republic*, vol. 235, issue 5, 24/7/2006; and see also: *U.S. News & World Report* magazine, USA, vol. 141, issue 4, 31/7/2006.
- ¹³ Ed. Blanche, "US Dirty Tricks," in *The Middle East Journal*, Washington, Middle East Institute, issue 373, December 2006.
- ¹⁴ *Economist*, vol. 381, issue 8503, 11/11/2006.
- ¹⁵ جريدة الأهرام، القاهرة، 2006/3/31.
- ¹⁶ النهار، 2006/5/25.
- ¹⁷ السفير، 2006/6/29.
- ¹⁸ السفير، 2006/7/7.
- ¹⁹ الحياة الجديدة، 2006/11/12؛ وانظر: www.Palestine-Info.co.uk
- ²⁰ الحياة، 2006/1/21.
- ²¹ *USA Today* newspaper, 24/5/2006.
- ²² الأهرام، 2006/2/23.
- ²³ السفير، 2006/1/30.
- ²⁴ الأهرام، 2006/5/12.
- ²⁵ الوطن، السعودية، 2006/1/7.
- ²⁶ *Washington Report on Middle East Affairs (WRMEA)*, vol. 25, issue 5, July 2006.
- ²⁷ Erica Silverman, "Sanctioned Chaos," in *Foreign Policy*, issue 155, July/August 2006, p. 18.
- ²⁸ *Newsweek* magazine, USA, vol. 147, issue 19, 8/5/2006.
- ²⁹ Silverman, *op. cit.*, p. 18.
- ³⁰ النهار، 2006/3/16.
- ³¹ *Economist*, vol. 381, issue 8504, 18/11/2006.
- ³² James Wall, "Give Hudna a Chance," in *The Christian Century*, vol. 123, no. 24, 28/11/2006.
- ³³ الشرق الأوسط، 2006/12/17؛ وانظر: www.Palestine-Info.co.uk
- ³⁴ *The Christian Century*, vol. 123, issue 19, 19/9/2006.
- ³⁵ *National Catholic Reporter* magazine, USA, issue 36, 11/8/2006, pp. 5-8.
- ³⁶ Seymour Hersh, "Watching Lebanon," in *The New Yorker*, 21/8/2006.
- ³⁷ عرب 48، 2006/1/12.
- ³⁸ Nicholas Burns, "Nato and the Greater Middle East," in United States Mission to Nato, 18/5/2004.
- ³⁹ الشرق الأوسط، 2006/4/8.
- ⁴⁰ الخليج، 2006/11/30.
- ⁴¹ *America: The National Catholic Weekly*, USA, vol. 195, issue 3, 31/7/2006.

- USA Today, 19/7/2006. 42
- حول هذه الاحداث يمكن العودة للصحف اللبنانية والإسرائيلية خلال هذه الفترة خاصة صحف النهار والحياة والسفير وهارتس. 43
- Macleans magazine, Canada, vol. 119, issue 31/32, 14/8/2006. 44
- Economist, vol. 380, issue 8492, 26/8/2006. 45
- Time, vol. 168, issue 4, 24/7/2006. 46
- National Journal magazine, Washington, vol. 38, issue 30, 29/7/2006. 47
- James A. Baker III and Lee H. Hamilton, *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006). 48
- John Mearsheimer and Stephen Walt, "The Israel Lobby," in *London Review of Books*, vol. 28, no. 6, March 2006. 49
- Ibid.* 50
- Jimmy Carter, *Palestine: Peace not Apartheid* (New York: Simon&Schuster, 2006). 51
- Enter Hamas: The Challenges of Political Integration, Middle East Report No. 49, International Crisis Group, 18/1/2006, in: <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&cid=3886> 52
- الشرق الأوسط، 2006/1/31. 53
- حسب سعر صرف اليورو لشهر شباط / فبراير 2006 وهو 1.19 دولار لليورو الواحد. 54
- السفير، 2006/2/28. 55
- See: 2723rd Council Meeting: General Affairs and External Relations, European Union, Luxembourg, 10–11/4/2006, in: http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/gena/89219.pdf 56
- الشرق الأوسط، 2006/4/29؛ وانظر أيضاً: WRMEA, vol. 25, issue 5, July 2006. 57
- Economist, vol. 381, issue 8498, 7/10/2006. 58
- الاتحاد، 2006/7/21. 59
- Israel/Palestine/Lebanon: Climbing Out of the Abyss, Middle East Report No. 57, International Crisis Group, 25/7/2006, in: <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&cid=4282> 60
- .See: http://ec.europa.eu/comm/external_relations/gaza/intro/index.htm 61
- ملاحظة: تم هنا اعتماد المعدل العام لسنة 2006 لسعر صرف اليورو وهو نحو 1.25 دولار لليورو الواحد. 62
- WRMEA, vol. 25, issue 5, July 2006. 62
- السفير، 2006/7/7. 63
- عكاظ، 2006/10/20. 64
- الخليج، 2006/11/24. 65
- الحياة، 2006/11/17. 66
- القدس العربي، 2006/5/15. 67
- WRMEA, vol. 25, issue 3, April 2006. 68
- الحياة، 2006/4/24؛ والأهرام، 2006/4/24. 69
- الخليج، 2006/5/2. 70
- Economist, vol. 380, issue 8494, 9/9/2006. 71
- وفا، 2006/11/6. 72
- النهار، 2006/8/2. 73
- الشرق الأوسط، 2006/8/27. 74
- السفير، 2006/9/28–29. 75
- النهار، 2006/9/17. 76
- النهار، 2006/9/9. 77
- الشرق الأوسط، 2006/9/12. 78
- USA Today, 17/7/2006. 79
- عكاظ، 2006/3/20. 80
- المستقبل، 2006/11/14. 81

- 82 وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2006/10/27.
- 83 *Mosnews.com*, Moscow, 3/3/2006, see:
- 84 <http://www.mosnews.com/news/2006/03/03/lavrovhamas.shtml>
- 85 *Ibid.*
- 86 Russian News and Information Agency (Novosti), 13/7/2006, in: <http://en.rian.ru>
- 87 *Weekly Compilation of Presidential Documents*, vol. 42, issue 29, 24/7/2006, pp.1352-1354.
- 88 الموقع العربي لوكالة الأنباء الروسية (نوفوستي)، 2006/4/14.
- 89 الشرق الأوسط، 2006/9/7.
- 90 الخليج، 2006/2/13.
- 91 Robert O. Freedman, "Russia Policy Toward the Middle East Under Yeltsin and Putin," in *Jerusalem Letter*, JCPA, vol. 461, 2/9/2001.
- 92 <http://vremya.ru/2006/97/5/153636.html>; and see also: Marina Belenkaya, Moscow will not refuse talks with Hamas Leadership, 20/2/2006: www.rain.ru
- 93 نوفوستي، 2006/8/11.
- 94 نوفوستي، 2006/11/29.
- 95 وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 183-186.
- 96 الحياة، 2006/6/2.
- 97 الرأي، 2006/2/16.
- 98 السفير، 2006/6/1.
- 99 People's Daily Online, China, <http://english.people.com.cn>
- 100 *Ibid.*
- 101 *Ibid.*
- 102 *Ibid.*
- 103 <http://news.xinhuanet.com/english/2006>
- 104 *Ibid.*
- 105 Alan Dowty, "Japan and the Middle East: Signs of Change," in *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, Israel, The Global Research in International Affairs Center (Gloria), vol. 4, no. 4, December 2000.
- 106 *Asia Weekly*, 27/8/2006.
- 107 *Diplomatic BlueBook 2006*, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, p. 102, see: <http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2006/index.html>
- 108 See: Taro Aso, Statement on the Elections for the Palestinian Legislative Council, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, 26/1/2006, in: <http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2006/1/0126-2.html>; and: Press Conference 3 February 2006, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, in: <http://www.mofa.go.jp/announce/press/2006/2/0203.html#1>
- 109 *Ibid.*
- 110 *Ibid.*
- 111 *Diplomatic BlueBook 2006*, p. 112.
- 112 *Ibid.*
- 113 *Ibid.*
- 114 انظر البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 2006/11/9 وتاريخ 2006/11/27 على موقع وزارة الخارجية على الانترنت المشار له أعلاه.
- 115 بيان وزارة الخارجية اليابانية في 30 حزيران/يونيو، انظر موقع الوزارة على شبكة الإنترنت المشار له أعلاه.

- See: Kim Beng Phar, "Beware of the Implications of the Middle East on East Asia," in *Asahi* newspaper, Japan, 22/7/2006: <http://www.asahi.com/english/index.html> 116
- .2006/2/5، الشرق الأوسط، 117
- .2006/4/12، عكاظ، 118
- ABC News Online, 12/4/2006, in: <http://www.abc.net.au/news/newitems/200604/s1614229.htm> 119
- Ibid. 120
- .2006/4/1، الخليج، 121
- .2006/3/5، الخليج، 122
- .2006/5/4، البيان، الإمارات، 123
- .2006/2/11، الحياة الجديدة، 124
- De Hoop Scheffer, Press Conference, Italy, 10/2/2006. 125
- .2006/5/31، النهار، 126
- www.freerepublic.com/focus/f.news 127
- Africa Union, Executive Council, Tenth Ordinary Session, Ethiopia, 25–26/1/2007, in: <http://www.africa-union.org/root/UA/Conferences/2007/janvier/SUMMIT/Doc/Decisions/Decisions%20-%2010th%20Ordinary%20Session%20of%20the%20Executive%20Council.doc> 128
- www.oas.org; and also see: www.un.org/webcast 129
- People's Daily Online, 20/1/2006. 130
- Ibid. 131
- .2006/4/26، مركز الإعلام والمعلومات، فلسطين، 132
- International Debates* journal, USA, vol. 4, issue 6, September 2006. 133
- Time*, vol. 168, issue 6, 7/8/2006. 134
- Maclean's*, vol. 119, issue 30, 7/8/2006. 135
- .2006/5/4، وفا، 136
- International Debates*, vol. 4, issue 6, September 2006. 137
- .2006/2/21، الخليج، 138
- The New York Times*, 20/8/2006. 139
- .2006/11/14، المستقبل، 140
- Haaretz*, 2/5/2006. 141

The Palestinian Strategic Report

2006

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني

لسنة 2006



هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدِّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرّد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح



ISBN 978-9953-0-0993-3



9 789953 009933

توزيع



الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb

ص.ب. 13-5574 شواران 1102-2050 بيروت - لبنان
تلفون 8 107 1785 961 + | فاكس 230 1786 961 +
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا متوفرة على
شبكة الإنترنت

نيل وفرات.كوم
www.neelwafurat.com

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 961 1 303 644 + | تلفاكس: 961 1 303 643 +
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations - Beirut